مجلة الحقوق والحريات
المجلد 10 ، العدد 01
2022، ص1595-1625

التفاعلات في العلاقات الجزائرية المغربية أثناء الفترة الاستعمارية وأثرها على الوحدة المغاربية

Interactions in the Algerian-Moroccan relations during the colonial period and its impact on the Maghreb unity

ويكن فازية [1]
جامعة وهران 2 محمد بن أحمد (الجزائر)
البريد الالكتروني: **faziaouik@yahoo.fr**

تاريخ الارسال:	تاريخ القبول:	تاريخ النشر:
2022/01/12	2022/01/23	2022/04/23

الملخص:

يجمع بين دول المغرب العربي عوامل مشتركة في إطار الجغرافيا والتاريخ واللغة والدين، كفيلة بالمساهمة في تحقيق الوحدة على غرار جيرانها.

وقد طرحت فكرة الوحدة بينها في الفترة المعاصرة قبل الاستقلال، وقد ساهم الكفاح من أجل التحرر من الاستعمار في تكريس هذه الفكرة.

رغم مقومات الوحدة في المغرب العربي الا أن فترة الاحتلال أحدثت خلافات بين دوله من خلال تكريس التجزئة وزرع التفرقة بين دوله والتوجه نحو القطرية.

تعتبر الجزائر والمغرب دولتين محوريتين في المنطقة المغاربية، وكان لطبيعة العلاقات بينهما تأثيرا كبيرا في تحقيق الوحدة المغاربية، تتجلى قوة العلاقات بين الجزائر والمغرب في عهد الاستعمار من خلال التضامن بين الاحزاب والرأي العام للبلدين حول موضوع محاربة الاستعمار الفرنسي وتحقيق الوحدة المغاربية، لذلك فإن الازمة في العلاقات بين البلدين ساهمت في تأخر مشروع التكامل في المنطقة.

الكلمات المفتاحية:

الوحدة المغاربية، الجزائر، المغرب، الاستعمار الفرنسي، الحركة الوطنية، التاريخ المشترك

المؤلف المرسل : ويكن فازية

Abstract:

The Maghreb countries combine common factors like geography, history, language and religion, capable of contributing to the achievement of unity like their neighbors.

The idea of unity among them arose in the contemporary period before independence, and the struggle for liberation from colonialism contributed to the consolidation of this idea.

Despite the elements of rapprochement in the Arab Maghreb, the period of occupation caused differences between its states by perpetuating fragmentation and sowing division among its states and by moving towards the establishment of states instead of the unity.

Algeria and Morocco are considered to be the pivotal countries of the Maghreb, and the nature of their relations has had a great impact on the achievement of the unity of the Maghreb.

The strength of relations between Algeria and Morocco during the colonial era is manifested through the solidarity between the parties and the public opinion of the two countries on the question of the fight against French colonialism and the achievement of the unity of the Maghreb, Therefore, the crisis in the relations between the two countries contributed to the delay in the integration project in the region.

key words:

Maghreb Unity, Algeria, Morocco, French colonialism, National movement, common history –

مقدمة:

تسعى الدول في الفترة المعاصرة الى الإنخراط في عملية تكاملية أو اتحاد فيما بينها بغرض تحقيق الأهداف المشتركة وتصحيح الإختلالات وحل المشكلات التي قد تقع بينها أو على الأقل تحييدها والتقليل من فرص المواجهة.

تقوم هذه الاتحادات نظريا على مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء في السيادة وبالتالي في التأثير داخل المنظمة، إلا أنه من الناحية العملية نجد تناقضا بين هذا المبدأ والواقع فهذه التجمعات ليست فاعل مستقل عن مصالح وسلوك وتأثير الدول التي أنشأتها، هذا ما جعلها من حيث التنظيم والنشاط والقرارات تعكس علاقات القوة بين هذه الدول.

هذا الأمر يبرز جليا في إطار الإتحاد المغاربي، فقد أثبتت التجربة التاريخية أنه رغم أن الميثاق التأسيسي الذي أكد على المساواة بين الدول الأعضاء إلا أن الواقع يبرز المكانة التي تحتلها الجزائر والمغرب في هذا التنظيم، فالفترات القصيرة التي عرفت تقاربا فعليا بين البلدين هي التي سمحت بتجسيد المشروع التكاملي المغاربي في مراكش 1989، كما أن توتر العلاقات بينهما كان من الأسباب الرئيسية لتعطيل عمل الإتحاد المغاربي، ما يجعل دراسة العلاقات بين البلدين والتعمق في جذورها التاريخية أكثر من ضروري لفهم ما آلت اليه المشاريع الوحدوية في المنطقة.

وتلقي الطبيعة النزاعية للعلاقات الجزائرية المغربية بظلالها على المسار التكاملي المغاربي، فقد كانت كل المؤشرات أثناء فترة الكفاح من أجل التحرر في المنطقة تؤكد على أنه بمجرد إستقلال دولها فسيتم ترجمة ذلك في تفعيل تعاون مغاربي مشترك قوامه التاريخ والهوية المشتركة والقرب الجغرافي.

لكن هذا المسعى تراجع بسبب طرح مشكلة المطالب الحدودية بين الدول المغاربية، والتي وصلت حد المواجهة العسكرية والتي يعتبر النزاع الجزائري المغربي أكثرها حدة، فلم تمر سوى سنة واحدة على إستقلال الجزائر حتى أعلنت حرب بين الطرفين بسبب مطالب مغربية ببعض الأراضي الجزائرية.

بالإضافة الى قضية الصحراء الغربية التي تعتبر أكبر مشكل يعيق أي تقارب بين الدول المغاربية، مما دفعها للبحث عن أشكال أخرى من التعاون في المنطقة كإبرام بشكل ثنائي للعديد من الإتفاقيات البينية والتي فشلت كلها في تقريب وجهات النظر

والدفع نحو التكامل الإقليمي، بل على العكس من ذلك فميزتها الأساسية أنها كانت ظرفية، جاءت كرد فعل لاتفاق سابق قامت به دولتين من الطرف الآخر، كما ميزها تبادل الأدوار بتغير الدولة الحليفة فتونس تحالفت مع ليبيا سنة 1974 ثم مع الجزائر سنة 1983 وفي المقابل تحالفت ليبيا مع المغرب في سنة 1984 .

تتناول هذه الدراسة التطور التاريخي للمشروع الوحدوي المغاربي على ضوء الخلافات والتناقضات بين دوله من خلال نموذج العلاقات الجزائرية المغربية، والتي أدت الى تعطيله وتفويت الفرصة أمام دول المنطقة لتشكيل تنظيم إقليمي قوي، من خلال تبيان عوامل التقارب بين الدول المغاربية كالمقومات التاريخية، السياسية، والثقافية، وكذلك التحديات التاريخية التي أدت الى تباين سياستها اتجاه بعضها البعض، وتأثير ذلك على المسار التكاملي المغاربي.

ارتأت الدراسة طرح **الإشكالية** التالية:

كيف أثر التأرجح في العلاقات الجزائرية المغربية أثناء فترة الاحتلال الفرنسي للبلدين على تطور فكرة الوحدة المغاربية أثناء وبعد الاستقلال؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم وضع **الفرضيات العلمية** التالية:

- يمكن للعوامل التاريخية والإجتماعية والثقافية التي تجمع الدول في منطقة جغرافية معينة أن تعتبر دافعا قويا نحو إقامة علاقات وطيدة تدفع نحو التكامل الإقليمي.

- ساهم المستعمر في تكريس مفهوم الدولة القطرية مما دفع الدول المستعمرة سابقا للتخلي عن أي فرصة للوحدة مقابل تحقيق مشروع الدولة القومية بعد الاستقلال.

-توتر العلاقات بين القوى الكبرى في الإقليم من شأنه أن يعيق أي مشروع وحدوي في نفس الإقليم ، نظرا للتجاذبات والصراعات الحاصلة بينها .

انتهجت الدراسة جملة من المناهج والمقاربات العلمية لتناول الموضوع أبرزها المنهج التاريخي من خلال التطرق للظروف التاريخية المصاحبة لتطور فكرة الوحدة المغاربية منذ القدم الى فترة الدولة القومية، بالتركيز على الاحداث التاريخية الأبرز التي ساهمت في تحديد مسار العلاقات المغاربية وتحليلها.

منهج تحليل المضمون من خلال تحليل الخطابات والوثائق الرسمية والبيانات التي أصدرها قادة الدول المغاربية، ومضمون المؤتمرات التي ساهمت في رسم معالم المنطقة أثناء الاحتلال.

التقسيم العام للدراسة:

المطلب الأول: تطور فكرة الوحدة المغاربية اثناء فترة الاحتلال

المطلب الأول: تطور فكرة الوحدة المغاربية قبل الاستقلال

المطلب الثاني: الخصوصيات القومية للمنطقة المغاربية

المطلب الثالث: معوقات الوحدة المغاربية الناتجة عن فترة الاحتلال

1-زرع الخلاف بين الدول من قبل المستعمر تكريس فكرة الدولة القطرية بعد الاستقلال.

2 - التبعات الاقتصادية والسياسية للمرحلة الإستعمارية

المبحث الثاني: تأثير التجاذب في العلاقات الجزائرية المغربية أثناء الثورة على مسار الوحدة المغاربية.

المطلب الأول: التضامن بين البلدين وتأييد فكرة الوحدة المغاربية اثناء فترة الاحتلال

المطلب الثاني: التأزم في العلاقات الجزائرية المغربية اثناء حرب التحرير وأثره على فكرة الوحدة

الخاتمة

المبحث الأول: تطور فكرة الوحدة المغاربية اثناء فترة الاحتلال

فكرة الوحدة في المنطقة المغاربية ليست وليدة مرحلة الاستقلال بل ظهرت وتجسدت قبل ذلك في فترات متفرقة من تاريخ المنطقة، وما ساعد على ذلك تقاسم الشعوب المغاربية لمقومات مشتركة كانت كفيلة بتحقيق الوحدة مباشرة بعد الاستقلال، لكن ظروف عديدة منعت حدوث ذلك.

المطلب الأول: تطور فكرة الوحدة المغاربية قبل الاستقلال

المغرب العربي رقعة جغرافية متصلة ومتجانسة من حيث الخصائص الطبيعية، تمتد العلاقة بين أقطاره إلى ماضي بعيد، بحيث تعزز التجانس الجغرافي بتشارك شعوب المنطقة تاريخا مشتركا مليء بالأحداث والتفاعلات من العهد النوميدي

فالقرطاجي مرورا بالإحتلال الأجنبي (الروماني، الوندالي، والبيزنطي)، فالفتوحات الإسلامية وما ترتب عنها من وحدة دينية، وكل هذه المحددات مجتمعة أكسبت المغرب العربي عمقا إفريقيا إلى جانب امتداده العربي ومجاورته لأوروبا[1].

وإنطلاقا من هذا التجانس والتقارب الثقافي والإجتماعي والتاريخي، نجد الجزائر باعتبارها جزء من هذا الإقليم قد ربطها ربط الدول المغاربية علاقة وطيدة حتى قبل الإستعمار في إطار تجارب الوحدة، والتي اقتصرت حسب الدارسين على تجربتين فقط، الأولى في عهد المملكة النوميدية بقيادة ماسينيسا ما بين 238 ق م إلى148 ق م [2]، والمرة الثانية التي عرف فيها المغرب العربي وحدة فعلية هي بعد إستقرار الإسلام فيه، وذلك على يد الموحدين (1130-1262 م)[3] بحيث أصبحت المنطقة كيانا موحدا من حدود مصر الساحلية إلى الأطلسي وصولا إلى إسبانيا.

وإستمرت هذه الوحدة إلى غاية تراجع الدولة الموحدية والذي بدأت بوادره الأولى بالهزيمة المفاجئة في لاس نافاس دي توليسا "las navas de tolisa" عام 1235، ومنذ ذلك التاريخ بدأت مرحلة تجزئة المغرب العربي، ومع نهاية القرن 15 وبداية القرن 16 عرفت المنطقة ظهور العديد من الدويلات تكرس بوجودها مفهوم الحدود والدولة القطرية، وهي مفاهيم أكدها التواجد العثماني في شمال إفريقيا باستثناء المغرب ومن بعده الاستعمار الفرنسي[4].

---

[1] مصطفى الفيلالي، **المغرب العربي الكبير: نداء المستقبل**، ط.3، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2005)، ص.19.

[2] Paul Balta,La dynamique des relations intermaghrébines,In: **Maghreb: les années de transition**,Basssma kodmani Darwish (ed), (paris: édition Masson, 1990), p. 220.

[3] Marc Bonnefous, **Le Maghreb**: repéres et rappels,(paris: centre des hautes etudes sur l'Afrique et l'Asie modernes, 1990), p.21.

[4] امحمد المالكي، **المغرب العربي، اية افاق؟**، في: سلسلة المعرفة للجميع، العدد5، (الرباط: منشورات رمسيس، د.ت)، ص.79.

في هذا الاطار ينفي أحمد طالب الإبراهيمي الفكرة المتداولة بين بعض الأوساط الأكاديمية والتي ترى أن المغرب العربي لم يشهد وحدة حقيقية على مر تاريخه، وأن السمة المميزة للمنطقة هي الحرب والاقتتال بين دويلاته والتي على اساسها حاول هؤلاء الدارسين تفسير ظاهرة الانقسام والتوتر في العلاقات المغاربية حاليا، ويؤكد الإبراهيمي أن المغرب العربي عرف في فترات عديدة من تاريخه مظاهر الوحدة والتضامن بين شعوبه [1].

بدأت فكرة المغرب الكبير تظهر في النصف الأول من القرن العشرين مع تبلور فكرة الكفاح من أجل الاستقلال في البلدان المغاربية، فقد قامت حركات التحرر في كل من الجزائر والمغرب وتونس في إطار نضالها من أجل التحرر بالتعهد بعد الاستقلال ببناء مغرب عربي موحد.

وجاء مؤتمر طنجة في 26 أفريل 1958*الذي انعقد بحضور الأحزاب الوطنية الثلاث (جبهة التحرير الوطني الجزائرية، حزب الاستقلال المغربي، وحزب الدستور الجديد التونسي) ليكرس ذلك، وتزامن مع استقلال كل من المغرب وتونس، ويرى الدارسين أن هذا اللقاء كان النواة الأولى للمشروع الوحدوي المغاربي من خلال دعوته إلى ذلك في البيان الختامي[2].

رغم توافر جميع مؤشرات انطلاق مشروع الوحدة المغاربية بعد استقلال بلدان المنطقة، إلا أن مسار الاحداث توجه عكس المتوقع بظهور مطامع قطرية ضيقة أدت الى تكريس التجزئة بدل الوحدة وكانت بدايتها بالمواجهة المسلحة بين الجزائر والمغرب في اطار حرب الرمال سنة 1963والمطالب المغربية بأجزاء من الأراضي الجزائرية، بالإضافة لقضية الصحراء الغربية وما نتج عنها من خصومات في المنطقة.

المطلب الثاني: الخصوصيات القومية للمنطقة المغاربية

[1] الإبراهيمي أحمد طالب، وحدة المغرب العربي: المصير الحتمي، في: **المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية**، العدد1، الفصل1، 1986، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، ص ص.9-10.

* جاء لقاء طنجة بعد أربعة أشهر على بداية تنفيذ اتفاقية روما المؤسسة للمجموعة الإقتصادية الأوروبية

[2] فتح الله ولعلو، **المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية**، ط.1 الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1997 ، ص.8.

يجمع بين دول المغرب العربي المكونة عوامل مشتركة ومعطيات متشابهة في إطار الجغرافيا والتاريخ واللغة والدين، كفيلة بالمساهمة في وحدة شعوبها وتجانسها في إطار كتلة واحدة يمكن أن تؤدي إلى خلق التكامل لبناء إتحاد إقليمي يسوده الرخاء الإقتصادي والتوافق السياسي وحسن الجوار وتحقيق الأمن الإجتماعي والقضاء على مختلف الفوارق والمشاكل بشتى أنواعها.

1- وحدة المرجعية الدينية : على عكس المشرق العربي الذي يتميز بتعدد الديانات والمذاهب المعتنقة، يعرف المغرب العربي وحدة دينية فأغلبية سكان بلدان المغرب العربي مسلمون سنة على المذهب المالكي[1]، وهذا الأمر يعتبر من أهم أسباب تقوية الروابط بين البلدان المغاربية حيث لا تباين يذكر في المرجعية الدينية، وهناك تواجد بسيط لمسلمين يتبعون المذهب الإباضي، وكون أن الغالبية العظمى من السكان مسلمين فإن هذا الأمر جعل الثقافة الغالبة في المنطقة أساساً هي الثقافة الإسلامية حيث يشكل المسلمون في أغلب بلدان الإتحاد نسبة تزيد عن 97%.

2- العامل اللغوي: تشترك شعوب المنطقة المغاربية في امتلاكها رصيد لغوي متنوع يتراوح بين:

-**اللغة العربية**: هي اللغة الوطنية والرسمية لجميع دول المغرب العربي بلهجاتها المختلفة.

- **اللغة الأمازيغية** :هي لغة رسمية للمغرب [2]، ولغة وطنية رسمية في الجزائر[3]،وهي لغة الأمازيغ بأكثر من لهجة في بلدان المغرب الكبير خاصة المغرب والجزائر.

- **اللغة الفرنسية**: مع أنها ليست رسمية في البلدان المغربية الأربعة التي تستخدمها (المغرب والجزائر وتونس وموريتانيا)، فهي تحتل مكانة مهمة عند هذه الدول وتستعمل في مجالات مختلفة، فهي تستعمل في تدريس المواد العلمية في التعليم العالي كما تستعمل في الإعلام وفي جل القطاعات الاقتصادية، كما تستعمل في بعض الأحيان من قبل ممثلي هذه الدول الرسميين في المحافل الدولية.

---

[1] Yves Lacoste, **Géopolitique: la longue histoire d'aujourd'hui**, (Espagne: Larousse, 2012),p.260.

[2] المملكة المغربية، الأمانة العامة للحكومة، ظهير شريف رقم 91-11-1 الصادر في 29 جويلية2011 المتضمن دستور المغرب 2011، الفصل 5، ص.4.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الدستور المعدل وفق القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016**، في: الجريدة الرسمية، رقم 14، 07 مارس 2016، المادة 4.

- **اللغات الأخرى**: في السنوات الأخيرة بدأت اللغة الإنجليزية تأخذ حيزا مهما في الحياة الاقتصادية في المغرب العربي إضافة لحضور اللغة الإسبانية في الشمال المغربي واللغة الإيطالية في ليبيا والشمال الشرقي التونسي.

3 - **الهوية المشتركة:** " الهوية هي مجموعة الضوابط الموضوعية، الروحية والشعورية التي تميز جماعة معينة عن غيرها، وتجعلها تستقل بمنظومتها القيمية وقوميتها المشكلة ولغتها "[1]

يتشكل سكان المغرب العربي من العرب والأمازيغ (يسمون أيضا بالبربر أخذا عن التسمية الفرنسية)، وتقريبًا كل السكان يدينون بالدين الإسلامي الذي إنتشر في المنطقة منذ زمن الخلافة الراشدة.

وهذا ما خلق مزيجا لهوية مغاربية تميز سكان المنطقة عن باقي الدول العربية، فالتشابه في المكونات القومية شكل هوية مشتركة، أثرت على العلاقات بين دوله خاصة على مستوى الشعوب، فرغم حالة الشك وفقدان الثقة التي تميز العلاقة بين صناع القرار منذ فترة طويلة إلا أن ذلك لم يؤدي إلى خلق عداوة بين الشعوب.

يتشارك الجزائريون والمغاربة مثلا نفس المقاربة حول مفهوم الأمة التي تعتبر مجموعة من المؤمنين إنطلاقا من اعتناقهم للدين الإسلامي الذي يعتبر الدين الرسمي في الدولتين، كما أن المذهب السني هو السائد، بالإضافة إلى تشاركهم نفس الثقافة والعادات والفضاء الجغرافي[2].

ويرى د/عمار جفال في قراءة لنتائج استطلاع حول الموقف الشعبي من الإتحاد المغاربي أن فكرة الإندماج الإقليمي تحظى بتأييد كبير من الجزائريين، إذ تتفق نسبة 64% منهم على الهوية المغاربية المشتركة ذات الخصوصية المميزة وأهم دعائمها الدين واللغة والهوية المشتركة[3].

[1] يوسف قاسمي، الهوية المغاربية وتحدي العولمة: بين النفي والتأكيد، في: **مجلة العلوم الانسانية**، عدد خاص (الهوية والمجالات الإجتماعية في ظل التحولات السوسيوثقافية في المجتمع الجزائري)، العدد 5، جامعة ورقلة،الجزائر، ص.375.

[2] Benjamin Stora, **Algérie-Maroc**: Histories paralleles, destins croises, (Alger: éditions barzakh, 2002),p. 13.

[3] عمار جفال، "الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في أقطار المغرب العربي"، ورقة مقدمة للمنتدى الإقليمي حول **الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في ظل الأزمات العالمية**، الشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، لبنان، يومي:6-7 جانفي 2011، ص.10.

كل هذه المعطيات تبين مدى تجذّر هذه المقومات المشتركة في البلدان المغاربية، وكان من المفروض أن تكون عامل تقارب بينها، لكن عوامل أخرى تدخلت لتغير مسار العلاقات البينية في الاتجاه النزاعي وتصادم المصالح بدل التعاون.

المطلب الثالث: معوقات الوحدة المغاربية الناتجة عن فترة الاحتلال

رغم مقومات الوحدة في المغرب العربي الا أن فترة الاحتلال أحدثت خلافات بين دوله من خلال تكريس التجزئة وزرع التفرقة بين دوله والتوجه نحو القطرية.

1-زرع الخلاف بين الدول من قبل المستعمر تكريس فكرة الدولة القطرية بعد الاستقلال

بعد إستقلال الأقطار المغاربية أدخل عنصر جديد إلى مكونات الهوية المغاربية (المتمثلة في الإسلام، العروبة والأمازيغية) وهو الإنتماء الوطني وأصبح يتقدم على هذه العناصر، وأدى هذا الحديث عن الهوية الوطنية (القطرية الضيقة) بدل الهوية المغاربية كما طمح اليها مؤتمر طنجة 1958[1] إلى تراجع فكرة الوحدة والاندماج.

ظهر التوجه القطري لدى النخب الحاكمة التي أصبحت متشبثة أكثر بالسيادة الوطنية، مما أدى إلى تراجع فكرة العمل الجماعي في إطار الوحدة المغاربية والتي كرسها مؤتمر طنجة[2]، فبعد الإستقلال توجهت كل دولة منها إلى محاولة تعبئة المواطنين من أجل تكريس مفهوم الدولة الوطنية من خلال برنامج يركز على مفهوم الوحدة الوطنية وتجزئة التاريخ (بفصل كفاح كل شعب ضد الإستعمار عن إمتداداته المغاربية)[3].

[1] يوسف قاسمي، مرجع سابق، ص.376.

[2] بنبراهم بلقاسم، التكامل الإقتصادي لدول المغرب العربي وصراع الارادات، في: الندوة الدولية " صعوبات وآفاق تفعيل اتحاد المغرب العربي"، 16-17-افريل 2009، كلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، ص.219.

[3] بوقارة حسين، مسألة الولاء وإشكالية المواطنة في المغرب العربي، في: الندوة الدولية صعوبات وآفاق تفعيل اتحاد المغرب العربي، 16-17-افريل 2009، كلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، (المانيا: مؤسسة هانسل سبايدل، 2010)، ص ص.58-59.

فقد إستخدم مفهوم الوحدة في المغرب العربي بعد الإستقلال من أجل دعم مشروع الدولة القطرية من خلال تكريس الحدود بين دوله[1]، تلك الحدود الموروثة عن الإستعمار والتي كانت سببا رئيسيا في إلغاء فكرة الوحدة منذ الإستقلال .

وفي هذا السياق يرى الأمين العام لاتحاد المغرب العربي:"أن رؤية وطنية ضيقة تمت تنميتها منذ الإستقلال على حساب الرؤية الإندماجية، وذلك بواسطة توجهات سياسية إقتصادية حيث شهدنا تطوير الدولة الوطنية كأولوية على حساب دعم التقارب الإقليمي "[2].

إستغل الكفاح من أجل الإستقلال في تكريس الإنتماء الوطني في كل دولة من دول المغرب العربي منفردة، وهذا ما أدى إلى انتشار فكرة القطرية من خلال توجه قادة هذه الدول بعد إستقلالها إلى الإنشغال ببناء الدولة الوطنية في مقابل تجاهل الوحدة المغاربية، وما زاد من ترسيخ هذا الواقع النزاعات الثنائية التي استجدت بين هذه الدول خصوصا حول الحدود والإختلاف حول التوجهات الإيديولوجية.

بالإضافة إلى سياسة زرع الخلافات بين الدول المغاربية أثناء الكفاح المسلح، خلق المستعمر الفرنسي مشكلة أخرى في مواجهة هذه الدول بعد إستقلالها وهي مشكلة الحدود، والتي أدت إلى تكريس التوجه نحو القطرية، فالمطالب الحدودية للدول المغاربية خصوصا بعد إستقلال الجزائر أدت إلى ظهور نزاعات وتوترات بينها وصلت حد المواجهة المسلحة.

فمبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الإستعمار والذي تبنته بعض الدول المغاربية خصوصا الجزائر وفي المقابل تبنى المغرب مبدأ الحق التاريخي، أدى إلى التركيز على تشكيل كيانات وطنية مستقلة بدل التفكير في إلغاء هذه الحدود وتكوين وحدة فعلية، وقد انعكس ذلك على المستوى الجماهيري الذي تحولت قناعاته من الدعوة إلى الوحدة المغاربية إلى التعصب للنزعة القطرية[3].

[1] عبد المالك خلف التميمي، **أضواء على المغرب العربي:** رؤية عربية شرقية (الجزائر: دار البصائر للنشر والتوزيع، 2011)، ص.201.

[2] عمار جفال، مرجع سابق، ص.12.

[3] الحسيني محمد تاج الدين، المغرب العربي بين الواقع والتجزئة وآمال الوحدة، في: **الوحدة**، العدد 53، السنة 5، فيفري 1989، (الرباط: المجلس القومي للثقافة العربية)، ص.127.

فالخلافات الحدودية التي أثيرت عقب الإستقلال مباشرة بين الأقطار المغاربية أدت إلى إثارة مخاوف متبادلة بين هذه الدول، وجعلها تتجه لتدعيم الحدود القطرية في جميع النواحي (الجغرافية، السياسية، الإقتصادية، وحتى الإجتماعية)، وهذا ما أدى إلى تراجع مشروع الوحدة بينها[1].

هناك رأي آخر يرى أنه رغم جهود السلطة السياسية في توجيه ولاءات المواطنين نحو المستوى القطري، إلا أنها وجدت صعوبة كبيرة بحكم العديد من العوامل التاريخية والإجتماعية والسيكولوجية التي تتحكم في هذا الولاء على عدة مستويات دنيا ما قبل الدولة (الجهوية والقبلية) أو ما فوقها على المستوى الإقليمي (مغاربي، عربي، إسلامي)[2].

رغم نجاح الأنظمة على المستوى المغاربي في وضع حدود جغرافية تكرس الدولة الوطنية، إلا أنه على المستوى الشعبي لم تستطع فصل الأفراد بشكل نهائي، فالتواصل بقي مستمرا من خلال الروابط العائلية والقبلية (كالقبائل الموجودة في المناطق الحدودية والتي تم تقسيمها بفعل تكريس الحدود الموروثة عن الإستعمار)، أو عن طريق البعثات العلمية (مثلا إلى جامع الزيتونة والأزهر والتي سمحت بإلتقاء العديد من الشخصيات المغاربية خصوصا أثناء فترة الكفاح المسلح)، بالإضافة إلى النخب السياسية والأحزاب السياسية التي تتشارك فكرة المغرب الكبير (كلقاء القاهرة، وإنشاء جيش التحرير المغاربي، مؤتمر طنجة).

2 - التبعات الاقتصادية والسياسية للمرحلة الإستعمارية

ورثت الدول المغاربية عن العهد الإستعماري العديد من المظاهر السلبية كمسألة التبعية الإقتصادية للدول المستعمِرة، إذ بقيت مصدر تمويل سوق هذه الدول بالمنتجات الزراعية (تونس والمغرب) والمحروقات الجزائرية والليبية.

ترك الإستعمار في المغرب العربي العديد من المشكلات التي أعاقت أي محاولة من دوله للتقارب والتعاون فيما بينها أهمها مشكلة الحدود، فرغم الجهود المبذولة لإزالة هذا المشكل إلا أن الخلافات الحدودية تفاقمت بين الدول المغاربية وصلت حد المواجهة

[1] علي الكنز، المغرب العربي: من أسطورة إلى أخرى، في: **المجتمع والدولة في الوطن العربي: المغرب العربي**، علي الكنز وآخرون (محررا)،(القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998)، ص.24.

[2] بوقارة،، مرجع سابق، ص ص.58-59.

العسكرية بين الجزائر والمغرب سنة 1963 [1]، فقد ساهم هذا العامل في بروز مشكلة مزمنة في المنطقة وهي قضية الصحراء الغربية [2].

ومازالت مسألة الحدود تثير لحد الآن توترا بين الدول المغاربية، فرغم مصادقة المغرب ولو بشكل متأخر على معاهدة ترسيم الحدود مع الجزائر سنة 1992 (بعد أكثر من 20 سنة على توقيعها)، إلا أن المشكلة مازالت موجودة بدليل أن الكتب المدرسية في المغرب تدرس خريطة المغرب الكبير تحوي أجزاء من الجزائر[3]، كما أن التصريحات التي يطلقها بعض السياسيين بالمغرب تتجه في نفس التوجه كتصريح الأمين العام لحزب الإستقلال المغربي الذي أدلى به في 1ماي 2013 والذي دعى فيه إلى إسترجاع أراضي من الجزائر، وهذا ما يثبت أن المشكلة الحدودية مازالت موجودة وإن لم تعد تطرح على المستوى الرسمي.

المبحث الثاني: تأثير التجاذب في العلاقات الجزائرية المغربية أثناء الثورة على مسار الوحدة المغاربية

تعتبر العلاقات الجزائرية المغربية مثال حي على قوة الروابط بين الدول المغاربية ومدى تأثير الأحداث التاريخية التي عرفتها المنطقة على العلاقات البينية بين دوله، وبحكم هذا التقارب فإن الدراسة ستتناول طبيعة هذه العلاقة في إطار التفاعلات بين الدولتين خصوصا قبل الإستقلال.

المطلب الأول: التضامن بين البلدين وتأييد فكرة الوحدة المغاربية اثناء فترة الاحتلال

ففي العهد الإستعماري تقوّت العلاقة بين الجزائر والمغرب على اثر احتلال الجزائر، حيث تلقت هذه الأخيرة عدة أشكال من التضامن من قبل المغرب سلطة وشعبا حيث شاركت العديد من القبائل المغربية في مقاومة الأمير عبد القادر ضد الإحتلال الفرنسي، وقد ساند الشعب المغربي المقاومة المسلحة، كما أن السلطان عبد الرحمان قدم في البداية مساعدات محدودة للأمير، حيث استفاد هذا الأخير من

[1] اسماعيل معراف، الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية، (الجزائر: منشوراتANEP، 2009)، ص ص.301-302.

[2] شرابي عبد العزيز،" فرص تجسيد اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة "، في: **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد10، 1998، (قسنطينة، جامعة منتوري)، ص.35.

[3] اسماعيل معراف، **التكتلات الإقليمية**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012)، ص.101.

استقباله فوق الأراضي المغربية، وعند لجوئه إلى المغرب رفض السلطان المغربي طلب قنصل فرنسا بطرده [1].

كررت السلطات الفرنسية طلبها لسلطان المغرب بضرورة إخراج الأمير عبد القادر من المغرب الأقصى، فرفض السلطان طلبها مرة أخرى فلجأت الحكومة الفرنسية إلى إستعمال القوة، فأمرت قواتها بقيادة الجنرال بيجو بشن حرب على القوات المغربية، وبالفعل ألحقت هزيمة كبيرة بجيش السلطان وهذا عام 1844، ولكن الجنرال بيجو بعد أن ألحق الهزيمة بالجيش المغربي قرب وجدة أملى شروطه على السلطان ومنها:

- إبعاد الأمير عبد القادر وإخراجه من المغرب.
- ترسيم الحدود الجزائرية المغربية.

ولكن سلطان المغرب رفض هذين المطلبين، فانتقل الجنرال بيجو إلى وجدة، واحتلها وأنزل بالجيش المغربي الذي كان يقوده ابن السلطان هزيمة ساحقة في المعركة المشهورة بوادي إيسلي على بعد 3 كلم شمال غرب وجدة[2].

وعلى إثر هذه الهزيمة التي مني بها الجيش المغربي على يد القوات الفرنسية بقيادة بيجو في آسلي في 14 اوت1844، تخلى الملك عبد الرحمان عن مساندته ودعمه للأمير عبد القادر، حيث وقع معاهدة طنجة مع المستعمر الفرنسي في 10 اكتوبر 1844 والتي وعدت فيها المغرب فرنسا بمنع الأمير عبد القادر من استعمال الأراضي المغربية كقاعدة خلفية للمقاومة[3].

تعهد السلطان بموجب الإتفاقية التي جاءت بعد هذه الهزيمة وهي معاهدة طنجة بعدم تقديم أية مساعدة بالسلاح أو الذخيرة أو أية مساعدة حربية لرعايا فرنسا الثائرين حسب ما جاء في الاتفاقية، (وهنا اعترف السلطان المغربي بتبعية الجزائر لفرنسا) أو لأعدائها، واعتبار الأمير عبد القادر خارجا عن القانون في جميع الأراضي المغربية وفي

---

[1] عبد الحميد براهيمي،**المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات الدولية**، ط.1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1996)، ص.57.

[2] غيلاني السبتي، **علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالمملكة المغربية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962** ، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية و العلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009-2010، ص ص.17-18.

[3] عبد الحميد براهيمي، مرجع سابق، ص ص.57-62 .

-aussi: Touhami Tahiri Alaoui,**Maroc-Algerie: l'appel de l'avenir**,(rabat:editions continents,2010),P.3.

الأراضي الجزائرية، وسيطارد بالسلاح من طرف الفرنسيين في الجزائر، ومن طرف المغاربة في المغرب الأقصى حتى يغادر طواعية أو يتم اعتقاله[1].

ثم جاءت معاهدة لالة مغنية في 18 مارس 1845 والتي اعترف فيها المغرب بشكل غير مباشر بالوجود الفرنسي في الجزائر، والسماح للقوات الفرنسية بملاحقة عناصر المقاومة الجزائرية في الأراضي المغربية، كما تم ترسيم الحدود بين البلدين.

والأمير عبد القادر الذي وجد نفسه في نهاية الأمر مطاردا ومحاصرا من القوات الفرنسية في الشرق ومن القوات المغربية في الغرب، قرر بتاريخ 22 ديسمبر 1847 أن يسلم نفسه للفرنسيين بدلا من سلطان المغرب قائلا " :أفضل ألف مرة أن أثق فيمن حاربني على من خانني[2]".

نفس المصير عرفه الشيخ بوعمامة في علاقته مع السلطات المغربية، فبعد لجوئه إلى المغرب الأقصى عرف السلطان المغربي أن هذا المقاوم سيجلب له المتاعب مع السلطات الفرنسية الذي تربطه معها علاقات ودية، فدعا أهل فقيق التي كان يلجأ إليها الشيخ بوعمامة وغيرهم من قبائل الصحراء إلى طرده لكنهم لم يستجيبوا لطلب السلطان.

ونتيجة لهذه الضغوط قرر السلطان المغربي محاربة الشيخ بوعمامة بكل الوسائل، حيث دخل الشيخ في معارك مع المخزن المغربي تكبد فيها رجال المخزن خسائر كبيرة، وبالرغم من الضغوط التي مارسها الطرفان المغربي والفرنسي على بوعمامة وحصر مقاومته على الحدود، إلا أنه أثبت قدرته على المقاومة وعرقلة التوسع في المنطقة، وعدم استسلامه إلى السلطان المغربي ولا إلى السلطات الفرنسية[3] .

ورغم كل هذه الصدامات والخلافات التي وقعت بين البلدين إلا أن تعميم الإحتلال الفرنسي على كامل الأقطار المغاربية الثلاث كان عاملا محرضا لتعميق الوحدة بينها، كما بينت المصادر أن حركة الهجرة ربطت بين الجزائر والمغرب بشكل خاص، حيث بلغ عدد الجزائريين الذين استقروا في المغرب حتى عام 1907 حوالي 20 ألف مهاجر[4].

---

[1] السبتي، مرجع سابق، ص ص .18-19.

[2] المرجع نفسه، ص ص .21-22.

[3] المرجع نفسه، ص ص.22-24.

[4] مقلاتي عبد الله، **العلاقات الجزائرية المغربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية**، ج.1، ط.1 (الجزائر: دار السبيل للنشر والتوزيع، 2009)، ص.41.

في القرن العشرين ظهرت أفكار وتيارات سياسية تدعو إلى وحدة المغرب العربي الذي يعاني من الإستعمار، ومن أهمها بروز حركة نجم شمال إفريقيا التي أسسها مصالي الحاج في سنة 1927، والتي دعت إلى إنشاء جبهة موحدة مغاربية لمواجهة الإستعمار الفرنسي والدفاع عن مسلمي شمال إفريقيا [1].

في فترة المقاومة السياسية التي سبقت ثورة التحرير الجزائرية ارتبطت الجزائر بجيرانها في شمال إفريقيا، فمنذ تأسيس نجم شمال إفريقيا حتى إندلاع الثورة كانت الأحزاب الوطنية في الدول المغاربية الثلاثة تنسق فيما بينها العمل المشترك لمواجهة المستعمر [2].

ففي المرحلة السابقة لإندلاع الثورة التحريرية الجزائرية، عرفت المنطقة المغاربية سلسلة من الأحداث والتطورات أثرت على علاقات البلدين سواء في تلك الفترة أو حتى أثناء الثورة أهمها:

أولا- بيان الشعب الجزائري : أثناء الحرب العالمية الثانية وعلى إثر نزول قوات التحالف في شمال إفريقيا أصدر حزب الشعب بيانا في 10 فبراير 1943، وقد حرره فرحات عباس مع توقيع عدد من النواب الجزائريين، وتم تقديمه لممثلي فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وروسيا بالجزائر.

ولقد كان للبيان صدى داخلي كبير وكذلك على المستوى الإقليمي، ففي المغرب كان تأثير بيان الشعب الجزائري واضحا تجلى في:

1- تقديم **وثيقة المطالبة بالإستقلال** من قبل الجبهة القومية الوطنية المغربية في 14 فبراير 1943 (بعد أربعة أيام فقط على صدور بيان الشعب)، وتم تقديمها إلى سفراء الدول العظمى بطنجة وتطوان، وكان فيه تشابه بين النصين الجزائري والمغربي من حيث المضمون وأسلوب التقديم والجهات المقدم إليه.

2- بيان حزب الإستقلال (وثيقة 11 جانفي 1944): هذه الوثيقة قدمها الحزب بمعية عدد من الشخصيات المغربية التي تمثل شرائح واسعة من الشعب المغربي: أطباء، مهندسين،رجال أعمال وعلماء.

---

[1] المديني توفيق، **المغرب العربي ومازق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي**، ط.1،(بيروت: دار لبنان للطباعة والنشر، 2004)، ص.89.

[2] مقلاتي عبد الله، "البعد المغاربي للثورة الجزائرية ودور بلدان المغرب العربي في دعمها"، في: **المصادر**، العدد14، السداسي الثاني 2006، الجزائر، ص.192.

وجاءت هذه الوثيقة أكثر وضوحا من بيان 14 فبراير1943 من حيث المطالب، وقد استفادت في ذلك بما خلفه بيان الشعب الجزائري من ردود فعل وطنية ودولية، كما إنتهج معدي هذا البيان نفس الأسلوب المتبع من قبل محرري بيان الشعب الجزائري من حيث الإعلان عنه وتعبئة كل الفئات للتوقيع عليه[1].

3- عريضة المطالبة بالإستقلال للحركة القومية: حيث قدم أعضاء هذه الحركة عريضة يوم 16 جانفي 1944 للملك محمد الخامس وللمقيم العام الفرنسي وقنصلي إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها لم تختلف كثيرا عن بيان حزب الإستقلال سواء من حيث المضمون، التقديم والصياغة[2].

وتؤكد كل هذه التطورات أن بيان الشعب الجزائري كان له صدى واسع وتأثير عميق على الحركة الوطنية المغاربية بشكل عام والمغربية بشكل خاص من حيث المضمون وطبيعة المطالب المقدمة والجهات التي قدمت لها، وساهمت في رفع سقف المطالب لدى الحركة الوطنية المغاربية إلى حد المطالبة بالإستقلال.

ثانيا- مجازر 8 ماي 1945: بمجرد الإعلان عن نهاية الحرب العالمية الثانية، خرج الشعب الجزائري للاحتفال بإنتهاء الحرب وتذكير فرنسا بوعودها باستقلال الجزائر، فقوبل برصاص المستعمر الذي أردى أكثر من 45000 جزائري.

هذه المجزرة الرهيبة كان لها صدى وتأثير كبيرين على الشعوب المغاربية وزادت من قوة الإرتباط بينها، كما أدت إلى بروز توجهات ثورية لدى النخبة في الجزائر والمغرب وتونس للثورة ضد الإستعمار الفرنسي، فحدثت لقاءات بين قادة الحركات الوطنية في أوروبا والقاهرة، والتي أكدت على أهمية التنسيق للضغط على المستعمر[3].

وقد تم إرساء ميثاق تحالف جمع بين الأحزاب الوطنية الثلاثة حزب الشعب الجزائري، الحزب الدستوري الحر التونسي، وحزب الإستقلال المغربي، نص على تشكيل جبهة واحدة لمواجهة الإستعمار، وأخذ هذا الميثاق صبغة رسمية بإنشاء مكتب المغرب

[1] زكي مبارك، **أصول الأزمة في العلاقات المغربية الجزائرية**، ط.1، (الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر،2007)، ص ص.27-28.

[2] المرجع نفسه، ص. 29.

[3] مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية، جـ1، مرجع سابق، ص.48.

العربي عام 1947، ولجنة تحرير المغرب العربي، لكن مقررات هاتين اللجنتين بخصوص الوحدة لم تتجسد في أرض الواقع[1].

إلا أن حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية حاولت إعطاء بعدا مغاربيا لنشاطها السياسي بإنضمام بعض أعضائها لمكتب المغرب العربي بالقاهرة، وقد رأت الحركة توجيه عملها الخارجي لتوحيد العمل العسكري والتنظيمات العسكرية السرية مع حزب الإستقلال المغربي والحزب الدستوري الحر التونسي ابتداء من عام1949[2] .

في ماي 1949 حاولت حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية تفعيل العمل المشترك فدعت إلى عقد لقاء ثلاثي في طنجة غاب عنه الجانب التونسي، وقد ناقش ممثلي الحركة مع قادة حزب الإستقلال على رأسهم علال الفاسي مسألة التحضير للعمل المسلح، لكن الجانب المغربي استبعد هذا الحل[3].

في هذه المرحلة بدا أعضاء المنظمة السرية المنبثقة عن حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية على خلفية مجازر 8 ماي 1945 بالتحرك مع العناصر الثورية في تونس والمغرب، وأثمرت هذه الجهود بحدوث تنسيق بين مبعوثي المنظمة السرية والأمير عبد الكريم الخطابي، فتم إنشاء قيادة مشتركة لجيش تحرير المغرب العربي في أوت 1954[4].

ورغم التصدعات التي ظهرت على لجنة تحرير المغرب العربي مع بداية 1951، إلا أن الجهود تكاثفت من أجل تعميم العمل المسلح على كافة البلدان المغاربية، وأنشأت قيادة خاصة لجيش التحرير المغاربي في أوت 1954، وكانت الجهود التنسيقية التي قام بها جيش التحرير المغاربي مع اللجنة الثورية للوحدة والعمل من أجل عمل عسكري موحد على المستوى المغاربي، عاملا محفزا لمبادرة اللجنة المتمثلة في إعلانها ثورة التحرير في الأول من نوفمبر 1954[5].

في بيان أول نوفمبر 1954 أكدت جبهة التحرير الوطني على إرتباط الثورة بالمغرب العربي وعلى وحدة بلدانه الثلاثة، فبعد إندلاع ثورة التحرير وفي إطار السياسة

---

[1] Abdelhamid Brahimi, **Le Maghreb à la croisée des chemins**: à l'ombre des transformations mondiales, Hoggar, Genève, 1996, p.51.

[2] مقلاتي، "البعد المغاربي للثورة الجزائرية ودور بلدان المغرب العربي في دعمها"، مرجع سابق، ص ص.192-193

[3] مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية، ج.1، مرجع سابق، ص ص.49-50.

[4] المرجع نفسه، ص. 63.

[5] مقلاتي، "البعد المغاربي للثورة الجزائرية ودور بلدان المغرب العربي في دعمها"، مرجع سابق، ص ص.193-194.

الخارجية للتعريف بالثورة الجزائرية، قام وفد جبهة التحرير الوطني بالخارج إنطلاقا من القاهرة ببذل جهود لتوحيد الأحزاب الوطنية الجزائرية، إنتهت بالمصادقة على"ميثاق جبهة التحرير الجزائرية " يوم 17 فيفري 1955 الذي وقعت عليه جمعية العلماء المسلمين، الإتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري ومصالي الحاج، ونص على توحيد كل الهيئات النضالية تحت لواء جبهة التحرير الوطني، والتأكيد على وحدة المغرب العربي من خلال ثلاثة بنود:

- الجزائر جزء لا يتجزأ من المغرب العربي.
- الإيمان بوجوب توحيد الكفاح بين الأقطار المغاربية الثلاث: الجزائر والمغرب وتونس.
- إستعداد جبهة التحرير للإندماج في هيئة شاملة وجامعة للدول الثلاث من اجل الكفاح ضد المستعمر الفرنسي.

نتيجة نقص السلاح اللازم للكفاح المسلح فإن قيادة الثورة الجزائرية قامت بتكوين شبكات مهمتها الحصول عليه من أوروبا، وإيصاله إلى المنطقة الغربية من البلاد، لذلك أنشأت «إدارة الإتصالات الخاصة بالمعلومات» التابعة للولاية الخامسة المتمركزة في مدينة وجدة المغربية، وهو ما يؤكد دعم المغرب للثورة الجزائرية، وكانت مهمتها الأساسية منحصرة في البحث عن السلاح وتهريبه إلى الداخل.

كان معظم السلاح الآتي من الخارج إما عبارة عن مساعدات قدمتها الدول العربية، ومنها المغرب الأقصى وبعض الدول الإشتراكية، ومن مصادر التسليح أيضاً مصانع السلاح الخفيف والذخيرة التي أقامها جيش التحرير الوطني في المغرب[1].

إضافة إلى المصانع التي أنشأتها قيادة الثورة في المغرب الأقصى، شرع منذ سنة 1960 في جلب الأسلحة نصف الثقيلة والثقيلة بمختلف أنواعها وذخيرتها الحربية من الخارج، وكانت هذه الأسلحة تأتي عن طريق المغرب، وفي غالب الأحيان بإسم الحكومة المغربية، كما أنشأت «إدارة الإتصالات» عدة مراكز للتموين بالسلاح على التراب المغربي، ومنها: مركز الناضور، وجدة، فكَيكَ، القنيطرة، الرباط، الدار البيضاء، وبركان[2].

[1] عبد القادر بوباية، "تموين الثورة الجزائرية بالسلاح عن طريق المغرب الأقصى في عهد محمد الخامس"، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، مقالة غير منشورة، ص ص 2-4.

[2] المرجع نفسه، ص ص.6-7.

وفي محاولة السلطات الفرنسية لعزل الجزائر عن العالم الخارجي، وبخاصة عن المغرب الأقصى الذي كان الممون الرئيسي للثورة الجزائرية بالأسلحة والذخيرة، سواء تعلق الأمر بتلك القادمة من الخارج والتي تم إفراغ معظمها في الموانئ المغربية أو التي تم تصنيعها في المغرب، قامت بإقامة الأسلاك الشائكة المكهربة والملغمة على طول الحدود الجزائرية المغربية من ميناء ساي Port Say (مرسى بن مهيدي حالياً) الواقع شمال الحدود المغربية الجزائرية إلى مدينة بشار جنوباً على مسافة طولها 750 كلم، وفرض حصار بحري وجوي على السواحل المغربية الجزائرية[1].

في جوان 1955 عرفت القضية التونسية طريقها للحل عن طريق المفاوضات وقبول بورقيبة بالإستقلال الذاتي، وفي المقابل حدث تأزم في حالة المغرب والجزائر مما أدى إلى حدوث تقارب بين مناضلي البلدين والتنسيق بينهم لتحقيق الإستقلال.

وفي هذا الإطار إتفق الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني مع علال الفاسي زعيم حزب الإستقلال في بداية عام 1955 على تنسيق العمل المسلح بين المغرب والجزائر، حيث تم تأسيس جيش لتحرير المغرب العربي وإتخذ من منطقة الريف المغربية الخاضعة للإستعمار الإسباني قاعدة خلفية لاستقبال السفن المصرية والتزود بالأسلحة وتدريب المقاتلين[2].

وقد أعلنت القيادة المشتركة لجيش تحرير المغرب العربي في بيانها الأول الصادر في4 أكتوبر 1955 أن "الهدف من توحيد الجيوش المغاربية هو الكفاح حتى النهاية في سبيل الإستقلال التام لأقطار المغرب العربي، مع عودة سلطان مراكش الشرعي إلى عرشه بالرباط، وعدم التقيد بأي إتفاق عقد أو سيعقد مستقبلا ولا يحقق الهدف الأول كاملا"[3].

ومن مظاهر التضامن والإتفاق بين الشعبين الجزائري والمغربي حول مسألة محاربة الإستعمار الفرنسي، تضامن الأحزاب والرأي العام الجزائري مع الكفاح التحرري في المغرب، من خلال مساندة مظاهرات الدار البيضاء عام 1952 والتنديد بتنحية الملك محمد الخامس عن عرشه في 20 اوت 1953[4]، فكانت هجمات 20 أوت 1955 التي

[1] المرجع نفسه، ص.12.

[2] مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية، ج.1، مرجع سابق، ص ص.73-74.

[3] نص البلاغ رقم 1 من جيش تحرير المغرب العربي، في: زكي مبارك، مرجع سابق، ص ص.80-83.

[4] مقلاتي، "البعد المغاربي للثورة الجزائرية ودور بلدان المغرب العربي في دعمها"، مرجع سابق، ص ص.193-196.

وقعت في كلا البلدين تجسيد لوحدة النضال من أجل الإستقلال بين الشعبين الجزائري والمغربي.

ففي المغرب عرفت مدن خنيفرة ووادي زم وخريبكة هجمات تزامنت مع الهجمات التي عرفها الشمال القسنطيني في نفس اليوم، وتزامن هذين الحدثين له دلالة قوية، فمن الجانب الجزائري كان هذا التاريخ تعبير منه عن تضامنه مع الشعب المغربي بمناسبة مرور الذكرى الثانية لنفي الملك محمد الخامس إلى جزيرة مدغشقر[1].

المطلب الثاني: التأزم في العلاقات الجزائرية المغربية اثناء حرب التحرير وأثره على فكرة الوحدة:

التحالف بين البلدين سرعان ما تراجع بحصول المغرب على استقلاله، حيث تزايد نفوذ القصر وهيمن على السلطة في المغرب، فقد أدت عودة الملك محمد الخامس من المنفى إلى عرشه في 14 نوفمبر 1955 إلى تزايد شعبيته واعتباره زعيما وطنيا والذي تبنى خيار المفاوضات مع فرنسا، مما دفع الحركة الوطنية المغربية إلى التخلي عن مغربة الحرب التحررية، حيث أعلن حزب الإستقلال عن تخليه عن خيار الوحدة العسكرية مع الثورة الجزائرية، وهذا لصالح إهتمامات قطرية تخص المغرب فقط خصوصا مع اختلاف الوضع القانوني للمغرب عن الجزائر، فالأولى أصبحت دولة مستقلة في حين الثانية لا تزال خاضعة للإحتلال، والوسيلة الوحيدة لتحقيق إستقلالها هو الكفاح المسلح[2].

وفي ظل هذه الظروف حاول قادة جبهة التحرير الوطني بناء علاقات وطيدة مع القصر خاصة مع توقف العمل المسلح في المغرب، ودفع الملك المغربي إلى الإلتزام بالتضامن مع المقاومة الجزائرية[3]، وقد كان لبعض الأحداث البارزة في هذه المرحلة تأثيرها المباشر على العلاقات بين الطرفين وعلى توجهاتها نحو الوحدة المغاربية أهمها:

---

[1] مبارك، مرجع سابق، ص ص.40-41.

انظر كذلك: أحسن بومالي، أدوات الدبلوماسية أثناء ثورة التحرير الجزائرية، في: **المصادر**، العدد16، السداسي 2، 2007، الجزائر، ص.76.

Aussi: Khadija mohsen finan, **Maroc-Algérie**: des relations conflictuelles aux motifs multiples, In: Maghreb, K.M.F (der),(Paris:Ramsès, 2011), p.170.

[2] مقلاتي،العلاقات الجزائرية المغربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية، ج.1،مرجع سابق، ص ص.383-385.

[3] المرجع نفسه، ص ص. 390-392.

أولا- حادثة اختطاف زعماء الثورة الجزائرية:

في 22 أكتوبر 1956 ألقت السلطات الفرنسية بواسطة القرصنة الجوية القبض على وفد جبهة التحرير الوطني والمتوجه من المغرب إلى تونس للمشاركة في ندوة تضم الدول المغاربية الثلاثة بهدف التحاور حول تأسيس إتحاد مغاربي ودعم الثورة الجزائرية[1].

ويعتبر هذا الإختطاف من أبرز الأحداث التي عمقت الأزمة بين البلدين، فقد إتهمت جهات في القصر الملكي المغربي بالمشاركة والتواطؤ في عملية الإختطاف (في غياب الوثائق الرسمية التي تثبت تورط جهات رسمية، فإن بعض المصادر تشير إلى مدير التشريفات الملكية مولاي العلوي، أولفقير، والأمير الحسن)، رغم تنديد المغرب بتلك القرصنة الجوية[2].

ثانيا- مؤتمر طنجة وتأثيره على مسار العلاقات الجزائرية المغربية:

إن سياسة جبهة التحرير الوطني المغاربية القاضية بعدم قطع الصلة مع الشعوب المغاربية الأخرى في تونس والمغرب، وتنسيق جهودها مع حكومة البلدين الشقيقين لمواجهة الإستعمار الفرنسي خصوصا بعد إستقلال المغرب وتونس سنة 1956، ومساعدة الجزائر في كفاحها لنيل استقلالها.

1- ظروف إنعقاد مؤتمر طنجة:

رغم تزامن إنعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 مع إعلان استقلال كل من المغرب وتونس، إلا أنه أكد في بيانه على مغاربية الثورة الجزائرية، وهذا من أجل كسب التضامن الشعبي المغاربي وتقوية علاقاتها بسلطات الدولتين المستقلتين حديثا، والتي تشكل دعما قويا ماديا و معنويا للثورة واستمرارها.

وقد كللت هذه الإستراتيجية بالإتفاق مع حزب الإستقلال المغربي والحزب الدستوري الحر التونسي بعقد مؤتمر طنجة في أفريل 1958، والذي تم من خلاله تكريس مشروع الوحدة المغاربية ومواصلة الدعم للكفاح المسلح في الجزائر.

---

[1] بومالي، مرجع سابق، ص.119.

Algeria's Fight for Independence and the Origins of the Post–Cold War Era, (New York: oxford university press, 2002), pp.114-115 Aussi: Matthew Connelly, **A Diplomatic Revolution**:

[2] مقلاتي عبد الله، مؤتمر تونس المغاربي واختطاف زعماء الثورة الجزائرية 23 أكتوبر 1956، في: **المصادر**، العدد 16، السداسي الثاني، 2007، الجزائر، ص.202.

جاء المؤتمر في مرحلة عرفت تصاعد الخلافات بين سياسات الدول المغاربية الثلاث،لأن المغرب وتونس المستقلتين حديثا كان تأكيد سيادتها على أراضيها وتقوية بنائها الداخلي يحتل الأولوية في مقابل مساندتها ودعمها للثورة الجزائرية، مما جعل قادة الثورة يركزون جهودهم لكسب الدعم الشعبي المغاربي .

كما تميزت هذه الفترة بوصول ديغول إلى الحكم في فرنسا ومشروعه الرامي إلى تقسيم المنطقة لمواجهة مشروع الوحدة المغاربية، ولقد واجهت جبهة التحرير الوطني هذه السياسة بتبنيها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة وهذا حتى لا تصطدم مع أنظمة هذه الدول وأن تحافظ على علاقات التعاون معها.

فمع بداية 1958 أصبح التوجه السياسي للثورة الجزائرية يتجنب التأكيد على العمل المسلح المشترك المطروح سابقا، والتأكيد فقط على ضرورة التضامن مع الثورة للحصول على أكبر قدر من المكاسب، لذلك كانت مطالب جبهة التحرير الوطني من هذه الدول - وهي المطالب التي حملها الوفد الجزائري المشارك في مؤتمر طنجة - تتمثل في:

- تأكيد الدول المغاربية تأييدها لأهداف الثورة الجزائرية، وتبني مواقف مشتركة على المستوى السياسي والدبلوماسي .

-السماح باستخدام المناطق الحدودية كقاعدة خلفية لدعم الثورة وتسهيل مرور الأسلحة والمؤن والجنود عبرها.

- مساعدة اللاجئين الجزائريين الذين اضطرتهم ظروف حرب التحرير للنزوح إلى المغرب وتونس، وذلك بتقديم تسهيلات لهم للإقامة على أراضيها إلى حين تحسن الظروف.

-تأكيد التضامن الشعبي المغاربي مع الثورة الجزائرية[1].

فمؤتمر طنجة الذي إنعقد في أفريل 1958 كان متأثرا لحد كبير بالثورة الجزائرية، وفي فترة زمنية عرفت إستقلال كل من المغرب وتونس، وقد ضم المؤتمر قادة أحزاب الإستقلال في البلدان الثلاث وليس الحكومات لأن الجزائر لم تستقل بعد[2]،

[1] مقلاتي، "البعد المغاربي للثورة الجزائرية ودور بلدان المغرب العربي في دعمها"، مرجع سابق، ص ص.198-200.

[2] المديني، المغرب العربي ومازق الشراكة مع الإتحاد الاوروبي، مرجع سابق، ص.90

Aussi: Abdennour Benantar, Comment expliquer un dispositif de blocage au Maghreb ? In:seminario internacional sobre seguridad y defense en el Mediterraneo, Barcelona: CIDOB y el ministerio de defense, 1-2 diciembre 2008, p.106

لذلك كانت أهداف المؤتمر التركيز على القضية الجزائرية من خلال إبراز تأييد الشعوب المغاربية للكفاح المسلح في الجزائر، ورفضها للهجمات التي تقوم بها القوات الفرنسية إنطلاقا من الأراضي المغربية والتونسية، لذلك لم تحظى قضية الوحدة المغاربية بالإهتمام الكافي إذ كانت ملحقة بجدول أعمال المؤتمر[1].

2-دوافع الأطراف المشاركة في المؤتمر

عقد مؤتمر طنجة بمبادرة من حزب الإستقلال المغربي والذي حاول من خلاله مواجهة تراجع مكاسبه وتأثيره على الساحة الوطنية المغربية، أما الجانب التونسي فإنه حاول الإستفادة من أحداث ساقية سيدي يوسف وقطع علاقته مع فرنسا، وكذلك تحقيق مكاسب داخلية (التأييد الشعبي)، أما الطرف الجزائري فكان محرج من الحضور وبالتالي الدخول في مشروع وحدة مغاربية، قد تغضب مصر نتيجة علاقاته الوطيدة معها (الداعم الأساسي للثورة الجزائرية).

ورغم هذه المخاوف فقد قبلت جبهة التحرير الوطني الحضور إلى المؤتمر بعد تأكدها من عدم حمله لأفكار إنفصالية أو معادية لمصر، لأن مشروع الوحدة المغاربية المطروح في المؤتمر هو إمتداد لمشروع أقرته الأحزاب المغاربية في القاهرة سنة 1947، كما أن الجزائر وافقت لما تمثله المغرب وتونس من أهمية للقضية الجزائرية بسبب الإمدادات التي تقدمها للثورة، وهذا من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب، وفق خطة مدروسة صاغها عبد الحميد مهري العارف بالشأن المغاربي، حيث أقنع لجنة التنسيق والتنفيذ بضرورة إستغلال المبادرة وإستخدامها ضد المستعمر الفرنسي في الجزائر، وضد القواعد الفرنسية في تونس والمغرب .

وقد وضعت جبهة التحرير الوطني خطة لتغير مطالبها من العمل العسكري المشترك بين الدول المغاربية والمطروح عام 1955، خصوصا بعد إستقلال تونس والمغرب وما يسببه هذا المطلب لهما من حرج، إلى المطالبة بالتضامن مع الثورة الجزائرية (فالجبهة كانت تحاور أحزاب سياسية وليس حكومات تنفيذية بيدها سلطة تنفيذ القرار)[2].

---

[1] الفيلالي، مرجع سابق، ص.23.

[2] مقلاتي عبد الله، **العلاقات الجزائرية المغربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية**، ج.2، (الجزائر: دار السبيل للنشر والتوزيع، 2009)، ص ص.213-215.

وقد إستحوذت القضية الجزائرية على جزء كبير من جدول أعمال مؤتمر طنجة، حيث قدم وفد جبهة التحرير الوطني أوضاع الحرب في الجزائر وظروف المجاهدين قرب الحدود المغربية ووجود قوات فرنسية مرابطة هناك رغم إستقلال المغرب، وأن جيش التحرير لم يهاجمها إحتراما للسيادة المغربية[1].

3- مؤتمر طنجة بين دعم الثورة الجزائرية وتكريس فكرة الوحدة:

أ- دعم الثورة الجزائرية: فقد إستطاعت جبهة التحرير الوطني كسب دعم ومساندة الشعوب المغاربية لكفاحها التحرري، وقد أوصى المؤتمر بتكوين حكومة مؤقتة للجزائر بعد إستشارة حكومتي المغرب وتونس.

ب- التنديد بمواقف الدول الغربية وحلف شمال الأطلسي: المساندة لفرنسا والمطالبة بصفية الإستعمار، كما استنكر وجود القوات الأجنبية على الأراضي التونسية والمغربية، والكف عن إستخدام هذه الأراضي كقواعد لهجماتها على الشعب الجزائري.

وهذا المطلب تقدم به ممثلي جبهة التحرير الوطني للضغط على الطرف المغربي والتونسي، حيث قدموا للمؤتمر خرائط تبين موقع القواعد العسكرية الفرنسية في البلدين، وتأثيرها على الثورة الجزائرية من خلال التنسيق مع الجيش الفرنسي بالجزائر*.

ج- وحدة المغرب العربي: حيث أكد المؤتمر على ضرورة تأكيد وحدة الشعوب المغاربية، في إطار مؤسسات مشتركة (النظام الفدرالي)، لكن الأمر لم يحض بتركيز كبير، لتخوف النخب المشاركة من خسارتها الإمتيازات القطرية التي حصلت عليها بعد الإستقلال[2].

يمكن القول أن جبهة التحرير الوطني نجحت في تكييف المؤتمر مع ما يدعم الثورة التحريرية، مستغلة عدم وضوح جدول أعمال المؤتمر، إذ أصبح مؤتمراً للتضامن مع الجزائر، وفي هذا الإطار يرى زكي مبارك أنه: "من خلال المحاور التي تضمنها جدول

---

[1] أحمد سيعود، **العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني (1954-1958)**، (الجزائر: وزارة الثقافة، 2008)، ص.147.

* فمن خلال القواعد البرية والبحرية المتواجدة في تونس والمغرب، تنطلق الجيوش الفرنسية لشن هجمات على مراكز جيش التحرير الوطني المتواجدة على طول الحدود الجزائرية مع البلدين، ومن أهم تلك الهجمات هجوم 8 فيفري 1958 على مدينة ساقية سيدي يوسف التونسية.

[2] مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية، ج.2، مرجع سابق، ص.222.
انظر كذلك: أحمد سيعود، المرجع السابق، ص ص.148-149.

أعمال المؤتمر، ومن قراءة متأنية لقراراته وتوصياته، أن المستفيد الأكبر منه هو الجانب الجزائري، فبإستثناء القرارات المتعلقة ببناء المغرب العربي وآلياته السياسية والإدارية، فإن باقي القرارات تصب كلها في الإتجاه الذي يخدم الثورة الجزائرية والقضية الجزائرية بشكل عام"[1].

رغم موافقة الملك محمد الخامس والرئيس بورقيبة على مقررات المؤتمر، إلا أنهما أدركا أنها تحوي تعهدات ممكن أن تشكل قيداً على سياستهما الخارجية المستقبلية مثل الدعوة لإنهاء تواجد القواعد العسكرية الفرنسية على أراضيها[2].

لكن مقررات مؤتمر طنجة لم تعرف طريقها للتنفيذ خصوصا مع مجيء ديغول إلى الحكم في فرنسا والذي إستخدم سياسة الإغراء مع المغرب وتونس من خلال الإستفادة من الموارد الطاقوية الموجودة في الجزائر عن طريق الإستثمار المشترك، وفي المقابل إستخدم مع الجزائر سياسة الإندماج والتي قابلتها الثورة بالرفض.

هذه السياسة أثرت على موقف تونس والمغرب في دعمها للثورة، إذ تراجعت عن تقديم المساعدات المتفق عليها في مؤتمر طنجة، وذلك في مؤتمر المهدية بتونس من 17 إلى 20 جوان 1958، واختصرت هذه المساعدات في القيام بمساعي لدى الهيئات الدولية لإغاثة اللاجئين الجزائريين في البلدين[3].

وبالرغم من المناورات والضغوط الفرنسية ظل المغرب يساند القضية الجزائرية ويدعو إلى تسويتها في أقرب وقت ممكن، وبمناسبة دورة الأمم المتحدة الخامسة عشر في أكتوبر1960 ، أجرى كريم بلقاسم مشاورات مع الملك وتقرر تكثيف المساعي السياسية لنصرة الجزائر في هذه الدورة، فقد إتصل الملك المغربي بعدد من رؤساء الدول والملوك لطلب مساندة القضية الجزائرية والتصويت لصالحها، ودعا الرئيس الأمريكي إيزنهاور صراحة للضغط على فرنسا.

أصبح تضامن الشعب المغربي يتسم بفعالية أكبر خلال هذه المرحلة، وأسهم في دفع السلطات المغربية لإظهار التضامن الحقيقي مع الجزائر، خاصة إثر تهديد الإتحاد

---

[1] زكي مبارك،"مؤتمر طنجة لتوحيد المغرب العربي: الدواعي والخلفيات والمصير"، في: **صعوبات وآفاق تفعيل اتحاد المغرب العربي**، أشغال ندوة دولية يومي 16-17 أفريل2009، كلية الحقوق، جامعة محمد الأول بوجدة، ص.43.

[2] مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية، ج.2، مرجع سابق، ص.226.

[3] المرجع نفسه، ص.237.

الوطني للقوات الشعبية في أكتوبر 1960 بربط نضاله التحرري بنضال الشعب الجزائري، وهو أمر بدأ يشعر القصر بكثير من التخوف[1].

فعلى الرغم من الروابط التاريخية والسياسية والإجتماعية التي كان قائمة بين الجزائر والمغرب، وكذلك إشتراكهما في الكفاح المسلح ضد المستعمر الفرنسي، إلا أن ذلك لم يقف حائلا دون وقوع توتر وصل حد المواجهة في أكتوبر1963 فيما سمي بحرب الرمال، والتي عرفت منحنى عنيف بوقوع مواجهة عسكرية بين البلدين بعد خلاف بينهما على تخطيط الحدود ومطالبة المغرب بأجزاء من الأراضي الجزائرية بحجة إنتمائها إليها.

خاتمة:

المغرب العربي منطقة جغرافية هامة يتميز بتشارك شعوبه العديد من العوامل المشتركة، تملك العديد من العوامل المساعدة على ذلك والتي تسمح بتشكيل مواطنة مغاربية، تتمثل في العامل اللغوي، العامل الديني، التاريخ المشترك، والإنتماء العرقي، والرقعة الجغرافية الواحدة، ووحدة شعوبها وتجانسها في إطار كتلة واحدة يمكن أن تؤدي إلى خلق التكامل لبناء إتحاد إقليمي يسوده الرخاء الإقتصادي والتوافق السياسي وحسن الجوار وتحقيق الأمن الإجتماعي والقضاء على مختلف الفوارق والمشاكل بشتى أنواعها.

كل هذه المعطيات تبين مدى تجذّر هذه المقومات المشتركة في البلدان المغاربية، وكان من المفروض أن تكون عامل تقارب بينها، لكن عوامل أخرى تدخلت لتغير مسار العلاقات البينية في الاتجاه النزاعي وتصادم المصالح بدل التعاون.

من خلال تناول المتغيرات المختلفة المؤثرة في تحديد مسار العلاقات المغاربية، يظهر أنه رغم التأثير الكبير الذي مارسه العامل التاريخي في توجيه العلاقات بين دول المنطقة، إلا أن ذلك كان مرتبطا بعوامل أخرى لا تقل أهمية كطبيعة الأنظمة الحاكمة

[1] عبد الله مقلاتي، "العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/2007، ص ص. 469-470.

في هذه الدول وتأثير صناع القرار في ظل البيئة الداخلية المحيطة بهم والتي يتفاعلون معها.

فرغم كل هذه المقومات إلا أن ذلك لم يمنع الدول المغاربية بعد إستقلالها من الدخول في نزاعات، حيث بدأت الخلافات تنشب بينها في مرحلة الاحتلال بسبب تنامي النزعة القطرية التي غذاها المستعمر فيها، متجاهلة الروابط القوية التي تجمعها كالتاريخ المشترك والدين واللغة والتضامن الكبير اثناء الاحتلال.

تعتبر الجزائر والمغرب من الدول الرئيسية في المنطقة ما يجعل المشروع الوحدوي يتأثر بمسارات هذه العلاقة، وقوة العلاقات بين البلدين في فترة الاستعمار تظهر في الاتفاق على الاتحاد لمواجهة المحتل، ورغم كل هذه الصدامات والخلافات التي وقعت بين البلدين إلا أن تعميم الإحتلال الفرنسي على كامل الأقطار المغاربية الثلاث كان عاملا محرضا لتعميق الوحدة بينها.

يعد التشابه القومي بين الدول عاملا هاما في تقوية العلاقات بينها إلا أنه في الحالة الجزائرية المغربية تم تهميشه من قبل صناع القرار، جعلت تأثيره لا يذكر أمام حدة الإختلافات في المواقف والسياسات المتبعة من قبل النخبة الحاكمة، وهو ما أثر على التوجه الوحدوي في المنطقة المغاربية

قائمة المصادر والمراجع:

أولا / قائمة المصادر:

أ - القوانين:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور المعدل وفق القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016، في: الجريدة الرسمية، رقم 14، 07 مارس 2016.

2- المملكة المغربية، الأمانة العامة للحكومة، ظهير شريف رقم 91-11-1 الصادر في 29 جويلية2011 المتضمن دستور المغرب 2011، الفصل 5

3- ثانيا / قائمة المراجع:

أ- الكتب:

1- اسم ولقب المؤلف أو المؤلفين، **العنوان**، الطبعة إن وجدت، دار النشر، البلد، السنة.

2- امحمد المالكي، **المغرب العربي، اية افاق؟**، في: سلسلة المعرفة للجميع، العدد5، الرباط: منشورات رمسيس، د.ت.

3- زكي مبارك، **أصول الأزمة في العلاقات المغربية الجزائرية**، ط.1، الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر،2007.

4- سيعود أحمد ، **العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني (1954-1958)**، الجزائر: وزارة الثقافة، 2008.

5- عبد الحميد براهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات الدولية**، ط.1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1996.

6- عبد المالك خلف التميمي، **أضواء على المغرب العربي: رؤية عربية شرقية**، الجزائر: دار البصائر للنشر والتوزيع، 2011 .

7- علي الكنز، المغرب العربي: من أسطورة إلى أخرى، في: **المجتمع والدولة في الوطن العربي: المغرب العربي**، علي الكنز وآخرون (محررا)،القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998 .

8- فتح الله ولعلو، **المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية**، ط.1 الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1997.

9- مصطفى الفيلالي، **المغرب العربي الكبير: نداء المستقبل**، ط.3، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2005.

10- المديني توفيق، **المغرب العربي ومازق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي**، ط.1،بيروت: دار لبنان للطباعة والنشر، 2004.

11- معراف اسماعيل، الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية،الجزائر: منشوراتANEP، 2009.

12- معراف اسماعيل ، **التكتلات الإقليمية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.

13- مقلاتي عبد الله، **العلاقات الجزائرية المغربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية**، ج.1، ط.1 الجزائر: دار السبيل للنشر والتوزيع، 2009.

14- مقلاتي عبد الله، **العلاقات الجزائرية المغربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية**، ج.2، الجزائر: دار السبيل للنشر والتوزيع، 2009.

15- -Abdelhamid Brahimi, **Le Maghreb à la croisée des chemins: à l'ombre des transformations mondiales**, Hoggar, Genève, 1996.

16- -Benjamin Stora, **Algérie-Maroc: Histories paralleles, destins croises,** (Alger: éditions barzakh, 2002).

17- -Khadija mohsen finan, **Maroc-Algérie: des relations conflictuelles aux motifs multiples**, In: Maghreb, K.M.F (der),Paris:Ramsès, 2011.

18- -Marc Bonnefous, Le Maghreb: repéres et rappels, paris: centre des hautes etudes sur l'Afrique et l'Asie modernes, 1990 .

19- -Matthew Connelly, **A Diplomatic Revolution: Algeria's Fight for Independence and the Origins of the Post–Cold War Era**, New York: oxford university press, 2002.

20- -Paul Balta, **La dynamique des relations intermaghrébines**, In: Maghreb: les années de transition,Basssma kodmani Darwish (ed), paris: édition Masson, 1990.

21- -Touhami Tahiri Alaoui, **Maroc-Algerie: l'appel de l'avenir**, rabat:editions continents,2010.

22- -Yves Lacoste, **Géopolitique: la longue histoire d'aujourd'hui**, Espagne: Larousse, 2012 .

ب- الرسائل الجامعية:

1- غيلاني السبتي، "**علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالمملكة المغربية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1962-"1954**"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية و العلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009-2010.

2- عبد الله مقلاتي، "**العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/2007،

ج- المقالات في المجلات:

1- الإبراهيمي أحمد طالب، "**وحدة المغرب العربي: المصير الحتمي**"، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، العدد1، الفصل1، 1986، ص ص.9-16.

2- أحسن بومالي، "**أدوات الدبلوماسية أثناء ثورة التحرير الجزائرية**"، المصادر، الجزائر ، العدد16، السداسي 2، 2007،

3- الحسيني محمد تاج الدين، "**المغرب العربي بين الواقع والتجزئة وآمال الوحدة**"، الوحدة، الرباط: المجلس القومي للثقافة العربية، العدد 53، السنة 5، فيفري 1989، ص ص.126-137..

4- شرابي عبد العزيز،" **فرص تجسيد اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة** "، مجلة العلوم الإنسانية، قسنطينة، جامعة منتوري، العدد10، 1998، ص. ص.33-37.

5- قاسمي يوسف ، "**الهوية المغاربية وتحدي العولمة: بين النفي والتأكيد**"، مجلة العلوم الانسانية، جامعة ورقلة، الجزائر، عدد خاص (الهوية والمجالات الإجتماعية في ظل التحولات السوسيوثقافية في المجتمع الجزائري)، العدد 5، ص ص.364-388.

6- مقلاتي عبد الله، "**البعد المغاربي للثورة الجزائرية ودور بلدان المغرب العربي في دعمها**"، المصادر، الجزائر العدد14، السداسي الثاني 2006، ص ص.189-205.

7- مقلاتي عبد الله، "**مؤتمر تونس المغاربي واختطاف زعماء الثورة الجزائرية 23 أكتوبر "1956**"، المصادر، الجزائر، العدد 16، السداسي الثاني، 2007،

د- المقالات في الملتقيات والندوات:

1- عمار جفال، "الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في أقطار المغرب العربي"، ورقة مقدمة للمنتدى الإقليمي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في ظل الأزمات العالمية، الشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، لبنان، يومي:6-7 جانفي 2011.

2- بنبراهم بلقاسم ، التكامل الإقتصادي لدول المغرب العربي وصراع الارادات، في: الندوة الدولية " صعوبات وآفاق تفعيل اتحاد المغرب العربي"، كلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، 16-17-افريل 2009.

3- بوقارة حسين، مسألة الولاء وإشكالية المواطنة في المغرب العربي، في: الندوة الدولية صعوبات وآفاق تفعيل اتحاد المغرب العربي، 16-17-افريل 2009، كلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، (المانيا: مؤسسة هانسل سبايدل، 2010).

4- زكي مبارك،"مؤتمر طنجة لتوحيد المغرب العربي: الدواعي والخلفيات والمصير"، في: صعوبات وآفاق تفعيل اتحاد المغرب العربي، ، كلية الحقوق، جامعة محمد الأول بوجدة، أشغال ندوة دولية يومي 16-17 أفريل2009.

5- Abdennour Benantar, Comment expliquer un dispositif de blocage au Maghreb ? In:seminario internacional sobre seguridad y defense en el Mediterraneo, Barcelona: CIDOB y el ministerio de defense, 1-2 diciembre 2008.

هـ - مقالات غير منشورة

عبد القادر بوباية، " تموين الثورة الجزائرية بالسلاح عن طريق المغرب الأقصى في عهد محمد الخامس"، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، مقالة غير منشورة.